دراسة حديث: ﷺ "نَحْنُ أَحَقُّ بِالشَّكِّ مِنْ إِبْرَاهِيمَ إِذْ قَالَ {رَبِّ أَرِنِي كَيْفَ تُحْيِي الْمَوْتَى قَالَ أَوَلَمْ تُؤْمِنْ قَالَ بَلَى وَلَكِنْ لِيَطْمَئِنَّ قَلْبِي}"

الباحثة/ كاملة بنت محمد بن ظافر القرني

باحثة دكتوراه في قسم العقيدة

كلية الدعوة وأصول الدين – جامعة أم القرى

المقدّمة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، والصَّلاة والسَّلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، وعلى آله وصحبه أجمعين، والتّابعين ومن تبعهم بإحسانٍ إلى يوم الدِّين، أما بعد:

يقول الله تعالى: {وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّ أَرِنِي كَيْفَ تُحْيِي الْمَوْتَى قَالَ أَوَلَمْ تُؤْمِن قَالَ بَلَى وَلَكِن لِّيَطْمَئِنَّ قَلْبِي قَالَ فَخُذْ أَرْبَعَةً مِّنَ الطَّيْرِ فَصُرْهُنَّ إِلَيْكَ ثُمَّ اجْعَلْ عَلَى كُلِّ جَبَلٍ مِّنْهُنَّ جُزْءًا ثُمَّ ادْعُهُنَّ يَأْتِينَكَ سَعْيًا وَاعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيم} [البقرة:٢٦٠].

ويقول رسوله صلى الله عليه وسلم في هذه الآية: "«نَحْنُ أَحَقُّ بِالشَّكِّ مِنْ إِبْرَاهِيمَ إِذ قَالَ: (رَبِّ أَرِنِي كَيْفَ تُحْيِي الْمَوْتَى قَالَ أَوْ لَمْ تُؤْمِنْ قَالَ بَلَى وَلَكِنْ لِيَطْمَئِنَّ قَلْبِي)».

وسنتناول –في هذا البحث–بالدراسة بإذن الله ما يتعلق بالآية والحديث، من بيان لمعانيهما، ودراسة الحديث سنداً ومتناً، وبيان وجه الإشكال مع توجيه الأقوال بشأنه، والردّ على الطاعنين والمخالفين لمنهج أهل السنّة والجماعة.

وسيكون هذا في مبحثين:

المبحث الأول: دراسة الحديث سنداً ومتناً، وبيان معانيه، والآية المتضمنة للحديث، وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: تخريج الحديث.

المطلب الثاني: شرح الحديث وبيان معانيه.

المطلب الثالث: في بيان معنى الآية.

المبحث الثاني: بيان وجه الإشكال، مع توجيه الأقوال في ذلك، وفيه تمهيد ومطلبين:

المطلب الأول: شبهة الطاعنين في الحديث بدعوى الشك عند الأنبياء.

المطلب الثاني: الردّ عليهم وبيان عصمة الأنبياء

ثم ذيّلته بخاتمة، وفيها أهم النتائج، وبفهارس للمصادر والمراجع.

هذا ونسأل الله أنْ يوفقنا لما يحبّ ويرضى، وأن يهدينا للصّواب، وأن يُيسّر إتمام هذا العمل وينفعَ به، وأن يجعلَه من الخدمةِ لدينه العظيم، ومن الاستزادةِ من العلم والتماسِ طريقه، عسى الله أن يسهِّل لنا به طريقاً إلى الجنة.

المبحث الأول: دراسة الحديث سنداً ومتناً، وبيان معانيه، والآية المتضمنة للحديث

من منهج أهل السنّة والجماعة الاعتماد في الاعتقاد على ما ورَدَ في كتابِ الله تعالى وما ثبتَ عن رسوله صلّى الله عليه وسلّم، بِفَهم السلف الصالح، ولبُغية الوصول لمعرفة معنى حديث رسول الله صلّى الله عليه وسلم الذي معنا في هذا البحث، فسندرسه سنداً ومتناً وبيانِ لمعانيه، وما تضمّنه بذكرِ رسول الله صلّى الله عليه وسلّم للآية الكريمة حكاية عن إبراهيم عليه السلام.

وسيكون هذا في ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: تخريج الحديث ودراسة سنده

جاء الحديث مروياً في الصحيحين والسنن، وسأكتفي بنص الصحيحين، مع الإشارة لوروده في غيرهما بذكر رقم الحديث ومرجعه.

فقد روى البخاري –رحمه الله–في صحيحه، باب قوله تعالى: {وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّ أَرِنِي كَيْفَ تُحْيِي الْمَوْتَى}، قال البخاري: "حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ صَالِحٍ، حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ، أَخْبَرَنِي يُونُسُ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ وَسَعِيدٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم: نَحْنُ أَحَقُّ بِالشَّكِّ مِنْ إِبْرَاهِيمَ إِذْ قَالَ {رَبِّ أَرِنِي كَيْفَ تُحْيِي الْمَوْتَى قَالَ أَوَلَمْ تُؤْمِنْ قَالَ بَلَى وَلَكِنْ لِيَطْمَئِنَّ قَلْبِي}"[1].

وروى مسلم في "باب زيادة طمأنينة القلب بزيادة الأدلة، قوله: (حدثني حرملة بن يحيى أخبرنا ابن وهب أخبرني يونس عن ابن شهاب عن أبي سلمة بن عبد الرحمن وسعيد بن المسيب عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: نحن أحق بالشك من إبراهيم صلى الله عليه وسلم إذ قال رب أرني كيف تحي الموتى؟ قال أولو تؤمن؟ قال بلى ولكن ليطمئن قلبي قال: ويرحم الله لوطا لقد كان يأوي إلى ركن شديد ولو لبثت في السجن طول لبث يوسف لأجبت الداعي"[2].

وفي سنن ابن ماجه بمثلِ سندِ ومتنِ رواية مسلم[3].

وفي مسند أحمد، رواه عن عبد الله ابن حرملة عنه، بمثله[4].

---

١ صحيح البخاري (٤/ ١٤٧) ورقم الحديث(٣٣٧٢).

٢ صحيح مسلم (١/ ١٣٣) ورقم الحديث (١٥١).

٣ سنن ابن ماجه (٢/ ١٣٣٥) ورقم الحديث (٤٠٢٦).

٤ مسند أحمد (١٤/ ٧٤) ورقم الحديث (٨٣٢٨).

وفي السنن الكبرى للنسائي بزيادة "رَحِمَ اللَّهُ إِبْرَاهِيمَ نَحْنُ أَحَقُّ بِالشَّكِّ مِنْهُ"[1] وبزيادة بمثل ما في رواية مسلم في ذكر لوط ويوسف عليهما السلام.

ورواه الطبراني في المعجم الأوسط بمثله[2].

فالحديث إذاً صحيح بوروده أصلاً في الصحيحين، فهو "متّفقٌ على صحته"[3].

ويقول العيني عن رجاله: "مطابقته للتَّرْجَمَة الْأَصْلِيَّة ظَاهِرَة، أحمد بن صَالح أَبُو جَعْفَر الْمصْرِيّ[4]، وَابْن وهب هُوَ عبد الله بن وهب الْمصْرِيّ[5]، وَيُونُس هُوَ ابْن يزِيد الْأَيْلِي[6]، وَابْن شهَاب هُوَ مُحَمَّد بن مُسلم الزُّهْرِيّ[7]، والْحَدِيث أخرجه البُخَارِيّ أَيْضا فِي التَّفْسِير عَن أَحْمد بن صَالح وَعَن سعيد بن تليد[8]، وَأخرجه مُسلم فِي الْإِيمَان وَفِي الْفَضَائِل عَن حَرْمَلَة بن يحيى[9]، وَأخرجه ابْن مَاجَه فِي الْفِتَن عَن حَرْمَلَة بن يحيى وَيُونُس بن عبد الْأَعْلَى"[10].

وفي صحة هذا الإسناد قال الحاكم النيسابوري: "أَصَحُّ أَسَانِيدِ الْمُكْثِرِينَ مِنَ الصَّحَابَةِ لِأَبِي هُرَيْرَةَ: الزُّهْرِيُّ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيِّبِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ"[11]

ويروي ابن الملقّن أنّ: "الْأَحَادِيث الصِّحَاح الَّتِي أجمع أهل الحديث على صِحَّتهَا من جِهَة النَّقْل، منها: الزُّهْرِيّ عَن سعيد بن الْمسيب عَن أبي هُرَيْرَة"[12].

ويتبيّن لنا مما سبق:

أنّ هذا الحديث متفقٌ على صحته، لا مجال للطعن فيه من ناحية السندِ البتّة، وكذا من ناحية متنه كما سيتبيّن لنا في المطالب التالية.

---

١ السنن الكبرى للنسائي (١٠/ ٣٧) ورقم الحديث (١٠٩٨٤).

٢ المعجم الأوسط (٨/ ٣٤٢) ورقم الحديث (٨٨١٣).

٣ شرح السنة للبغوي (١/ ١١٥).

٤ "أحمد ابن صالح المصري أبو جعفر ابن الطبري ثقة حافظ من العاشرة تكلم فيه النسائي بسبب أوهام له قليلة ونقل عن ابن معين تكذيبه وجزم ابن حبان بأنه إنما تكلم في أحمد ابن صالح الشمومي فظن النسائي أنه عنى ابن الطبري مات سنة ثمان وأربعين وله ثمان وسبعون سنة خ د" تقريب التهذيب (٨٠).

٥ "عبد الله ابن وهب ابن مسلم القرشي مولاهم أبو محمد المصري الفقيه ثقة حافظ عابد من التاسعة مات سنة سبع وتسعين [ومائة] وله اثنتان وسبعون سنة ع" تقريب التهذيب (٣٢٨).

٦ "يونس ابن يزيد ابن أبي النجاد الأيلي بفتح الهمزة وسكون التحتانية بعدها لام أبو يزيد مولى آل أبي سفيان ثقة إلا أن في روايته عن الزهري وهما قليلا وفي غير الزهري خطأ من كبار السابعة مات سنة تسع وخمسين على الصحيح وقيل سنة ستين ع" تقريب التهذيب (٦١٤).

٧ "محمد ابن مسلم ابن عبيد الله ابن عبد الله ابن شهاب ابن عبد الله ابن الحارث ابن زهرة ابن كلاب القرشي الزهري [وكنيته] أبو بكر الفقيه الحافظ متفق على جلالته وإتقانه [وثبته] وهو من رؤوس الطبقة الرابعة مات سنة خمس وعشرين وقيل قبل ذلك بسنة أو سنتين ع" تقريب التهذيب (٥٠٦).

٨ " سعيد ابن عيسى [بن سعيد] ابن تليد بفتح المثناة وكسر اللام الرعيني [وقد ينسب إلى جده] القتباني بكسر القاف وسكون المثناة بعدها موحدة ثقة فقيه من قدماء العاشرة مات سنة تسع عشرة خ س" تقريب التهذيب (٢٤٠).

٩ "حرملة ابن يحيى ابن حرملة ابن عمران أبو حفص المصري صاحب الشافعي صدوق من الحادية عشرة مات سنة ثلاث أو أربع وأربعين وكان مولده سنة ستين م س ق" تقريب التهذيب (١٥٦).

١٠ عمدة القاري شرح صحيح البخاري–العيني (١٥/ ٢٦٧).

١١ معرفة علوم الحديث–الحاكم النيسابوري (٥٥).

١٢ المقنع في علوم الحديث–ابن الملقّن (١/ ٤٨).

المطلب الثاني: شرح الحديث وبيان معناه

معنى كلمة الشك، ومعنى الشكّ في هذا الحديث:

ورد في جمهرة اللغة: "شكّ يشك شكاً، وَالشَّكّ: ضد الْيَقِين"[1].

وفي لسان العرب: "الشَّكُّ من (شكك): نقيض اليقين وجمعه شُكُوك وقد شَكَكْتُ في كذا، يَشُكُّ شَكّاً، وفي الحديث: «أَنا أَولى بالشَّكِّ من إبراهيم لما نزل قوله: أَوَلم تؤمن قال بلى قال قوم لما سمعوا الآية شَكَّ إبراهيمُ ولم يَشُكَّ نبينا فقال عليه السلام تواضعاً منه وتقديماً لإبراهيم على نفسه أَنا أَحق بالشك من إبراهيم» أَي أَنا لم أَشُكَّ وأَنا دونه فكيف يَشُكُّ هو؟"[2].

وقال القاضي عياض: "من قوله: شكت عليها ثيابها أي جمعت أطرافها لتستر وخللت عليها بعيدان، وقوله: نحن أحق بالشك من إبراهيم ليس على ظاهره، بل هو نفي الشك عنهما أي أنه لم يشك ونحن كذلك وقيل ذلك على سبيل التواضع أنه لم يشك ولو شك لكنت أولى بالشك إعظاماً لإبراهيم وتنزيها له عن الشك وتواضعا منه ﷺ"[3].

ويقول ابن الوزير: قد جاء مثل ذلك؛ في موسى الكليم –عليه السلام–، في قوله تعالى: {فَأَوْجَسَ فِي نَفْسِهِ خِيفَةً مُوسَى (٦٧) قُلْنَا لَا تَخَفْ إِنَّكَ أَنْتَ الْأَعْلَى} [طه: ٦٧ – ٦٨]، فيا مَن يُداوي بالكلام قلبَه الكليم، لا تعدِلْ عن المرهم الذي صنعه الحكيم، لخليله إبراهيم، وهو النظرُ في المعجزات، المعلومُ حُدُوثها، وأنَّه لا بُدَّ لها من مُحْدث مختار؛ بالعلوم الضروريات، عند النظر بالفطرة الأولى، والإخبات، والخلوصِ من شوائب العادات"[4].

ويتبيّن لنا مما سبق:

أنّ الشكّ في معناه اللغوي: نقيض اليقين.

أمّا معنى **كلمة الشكّ** في الحديث (نحن أحق بالشكّ) فوقع فيه الاختلاف، ففيما تقدّم من كلام أهل اللغة وبعض شراح الحديث كالقاضي عياض وابن الوزير أنّه ليس على ظاهره، بل هو نفي الشك.

كما أوضح ابن تيمّية أنّ: "لَفْظُ الشَّكِّ يُرَادُ بِهِ تَارَةً مَا لَيْسَ بِيَقِينٍ وَإِنْ كَانَ هُنَاكَ دَلَائِلُ وَشَوَاهِدُ عَلَيْهِ حَتَّى قَدْ قِيلَ فِي قَوْلِه: {نَحْنُ أَحَقُّ بِالشَّكِّ مِنْ إِبْرَاهِيمَ} أَنَّهُ جَعَلَ مَا دُونَ طُمَأْنِينَةِ الْقَلْبِ الَّتِي طَلَبَهَا إبْرَاهِيمُ شَكًّا وَإِنْ كَانَ إبْرَاهِيمُ مُوقِنًا لَيْسَ عِنْدَهُ شَكٌّ يَقْدَحُ فِي

---

١ جمهرة اللغة (١/ ١٣٩).

٢ لسان العرب–ابن منظور (١٠/ ٤٥١) ومثل هذا في غريب الأثر–ابن الأثير (٢/ ١٢٠٣).

٣ مشارق الأنوار على صحاح الآثار–القاضي عياض (٢/ ٢٥٢).

٤ العواصم والقواصم في الذب عن سنة أبي القاسم–ابن الوزير (١/ ٢١٢).

يَقِينِه، وقوله تَعَالَى: {وَكَذَلِكَ نُرِي إِبْرَاهِيمَ مَلَكُوتَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَلِيَكُونَ مِنَ الْمُوقِنِينَ}"[1].

وابن حجر قد رصَد: "اختلاف السلف في المراد بالشكّ هنا"[2].

ويتلخّص رصد ابن حجر في اختلاف السلف في المراد بالشك إلى هذه الأقوال:

١–أنّ بعضهم–ولم يُحدّد منهم–حملوه على ظاهره، وأنّه كان قبل النبوة.

٢–أنّ الطبري حمله على ظاهره وجعله سببه حصول وسوسة الشيطان لكنّها لم تستقر وَلا زلزلت الإيمانَ الثابت[3] واستندَ في ذلك إلى ما كان من تخريجه وتخريج ابن أبي حاتم لرواية ابن عباس رضي الله عنهما: "قَالَ أَرْجَى آيَةٍ فِي الْقُرْآنِ هَذِهِ الْآيَةُ وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّ أَرِنِي كَيْفَ تُحْيِي الْمَوْتَى الْآيَةَ[4]، ثم **علّق ابن حجر** بعد ذكره لطُرق رواية ابن عبّاس، بأنّه: "هَذِهِ طُرُقٌ يَشُدُّ بَعْضُهَا بَعْضًا وَإِلَى ذَلِك جنح عَطاء"[5].

ورواية عطاء بن أبي رباح هي قوله: "دَخَلَ قَلْبَ إِبْرَاهِيمَ بَعْضُ مَا يَدْخُلُ قُلُوبَ النَّاسِ فَقَالَ ذَلِكَ"[6] أي قال إبراهيم عليه السلام: ربي أرني كيف تحيي الموتى قال أولم تؤمن قال بلى ولكن ليطمئنّ قلبي.

وحمَل ابن عطيّة قَول ابن عَبَّاس: (أَنَّهَا أَرْجَى آيَة) إلى أنّه: "لِمَا فِيهَا مِنَ الْإِدْلَالِ عَلَى اللَّهِ وَسُؤَالِ الْإِحْيَاءِ فِي الدُّنْيَا أَوْ لِأَنَّ الْإِيمَانَ يَكْفِي فِيهِ الْإِجْمَالُ"[7].

وحمل أيضاً ابن عطيّة رأيَ عطاء على حب معاينة إبراهيم عليه السلام لكيفيّة الإحياء، واعترض على رأي الطبري واعتبره مردود[8].

---

١ مجموع الفتاوى–ابن تيميّة (٢٣/ ١١).

٢ فتح الباري–ابن حجر (٦/٤١١).

٣ هذا نقل ابن حجر عند ذكره اختلاف السلف، والطبري قال هذا بعد أن سرد مرويات أهل التفسير ومنها رواية ابن عباس وعطاء، قال: "وأَوْلَى هَذِه الْأَقْوَال بِتَأْوِيل الْآيَة، مَا صَحَّ بِهِ الْخَبَرُ عَنْ رَسُول اللَّه صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ قَالَ، وَهُوَ قَوْلُهُ: «نَحْنُ أَحَقُّ بِالشَّكِّ مِنْ إِبْرَاهِيمَ، قَالَ رَبِّ أَرِنِي كَيْفَ تُحْيِي الْمَوْتَى، قَالَ أَوَلَمْ تُؤْمِنْ» وَأَنْ تَكُون مَسْأَلَتُهُ رَبَّهُ مَا سَأَلَهُ أَنْ يُرِيَهُ مِنْ إِحْيَاء الْمَوْتَى لِعَارِضٍ مِنَ الشَّيْطَانِ عَرَضَ فِي قَلْبِهِ". تفسير الطبري = جامع البيان (٤/ ٦٢٨)

٤ تفسير الطبري (٤/ ٦٢٨) ورواه أيضاً ابن أبي حاتم في تفسيره مخرّجاً(٢/٥٠٩).

٥ فتح الباري–ابن حجر (٦/ ٤١١).

٦ تفسير الطبري = جامع البيان (٤/ ٦٢٩).

٧ تفسير ابن عطية = المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز (١/ ٣٥٢).

٨ سيأتي تفصيل هذا في المبحث التالي الذي يردّ على من يدّعي ورود الشكّ عند الأنبياء، وذكرته هنا في الهامش خشية التكرار، وللاستدلال على رأي ابن حجر، ولكنه قال: "وما ترجم به الطبري عندي مردود، وما أدخل تحت الترجمة متأول، فأمّا قول ابن عباس: هي أرجى آية فمن حيث فيها الإدلال على الله تعالى وسؤال الإحياء في الدنيا، وليست مظنة ذلك، ويجوز أن يقول: هي أرجى آية لقوله، أَوَلَمْ تُؤْمِنْ؟ أي إن الإيمان كاف لا يحتاج بعده إلى تنقير وبحث، وأما قول عطاء بن أبي رباح: دخل قلب إبراهيم بعض ما يدخل قلوب الناس فمعناه من حب المعاينة، وذلك أن النفوس مستشرفة إلى رؤية ما أخبرت به، ولهذا قال النبي عليه السلام: "ليس الخبر كالمعاينة"، وأما قول النبي عليه السلام نحن أحق بالشك من إبراهيم فمعناه: أنه لو كان شك لكنا نحن أحق به ونحن لا نشك، فإبراهيم عليه السلام أحرى ألا يشك، فالحديث مبني على نفي الشك عن إبراهيم" تفسير ابن عطية = المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز (١/ ٣٥٢).

وبهذا يكون هذا الرأي:

بأنّهم حملوا الحديث على ظاهره، بحصول عارض في قلبه، قال بهذا: ابن عبّاس وعطاء، واختاره الطبري وردّ عليه ابن عطيّة، وحمل رأي ابن عباس وعطاء.

٣-من ذهب إلى تأويل قول إبراهيم عليه السلام، وليس حمله على ظاهره، قال ابن حجر: " وَذَهَبَ آخَرُونَ إِلَى تَأْوِيلِ ذَلِكَ"[١]، وذكر تخريج ابن أبي حاتم وأمّا قوله تعالى: (ليطمئنّ قلبي)، فهذه التأويلات عدّدها ابن أبي حاتم في تفسيره، وجميعها تؤدي إلى معنى واحد، فالوجه الأول:

" لِأَرَى مِنْ آيَاتِكَ وَأَعْلَمَ أَنَّكَ قَدْ أَجَبْتَنِي، إِنَّكَ تُجِيبُنِي إِذَا دَعَوْتُكَ، وَتُعْطِيَنِي إِذَا سَأَلْتُكَ"[٢].

والوجه الثاني والثالث والرابع:

"لِيُوقِنَ، ولِيَزْدَادَ إِيمَانًا، وبِالْخُلَّةِ"[٣] أي ليطمئنّ قلبه بأنّه خليل الله جل جلاله.

والوجه الخامس: "لِكَيْ يَعْلَمُوا أَنَّكَ تُحْيِي الْمَوْتَى"[٤] والوجه السادس: "لِتَرَى عَيْنِي"[٥] والوجه السابع: "لِيَعْرِفَ قَلْبِي وَيَسْتَيقِنَ"[٦].

والأرجح من هذه الأقوال: أنّه لترى العين هذا الإحياء، فيطمئنّ القلب، فأراه الله ذلك، وجميع الأقوال أدّت لهذا المعنى فالخُلّة لإبراهيم ﷺ ومعرفة القلب وزيادة يقينه في رؤيته عياناً كيفيّة إحياء الله للموتى.

وكما رصَد ابن حجر اختلاف السلف في معنى كلمة الشكّ في الحديث، فقد رصَد أيضاً اختلاف السلف في **معنى قولِه صلّى اللَّهُ عليه وسلّم: (نَحْنُ أَحَقُّ بِالشَّكِّ)**، فيقول ابن حجر: "اختلفُوا فقالَ بعضُهم:

١-مَعْنَاهُ: نَحْنُ أَشَدُّ اشْتِيَاقًا إِلَى رُؤْيَةِ ذَلِكَ مِنْ إِبْرَاهِيم، وذكر أقوالا أخرى"[٧].

وحاصل هذه الأقوال:

أنّها نفي لورود الشك عنه وعن إبراهيم صلى الله عليهما وسلّم، سواء كان ذلك في الاشتياق لرؤية ما رآه إبراهيم عليه السلام في إحياء لله للموتى، أو في أنّ الشك لو كان متطرقاً لإبراهيم لتطرق إليه صلى الله عليه وسلم تواضعاً منه ﷺ أو في دِفاعِه عن أبيه

---

١ فتح الباري-ابن حجر (٦/ ٤١١).

٢ تفسير ابن أبي حاتم -مخرّجا (٢/ ٥٠٩) عن ابن عباس رضي الله عنهما في قول له.

٣ تفسير ابن أبي حاتم -مخرجا (٢/ ٥١٠) عن سعيد ابن جبير.

٤ تفسير ابن أبي حاتم -مخرجا (٢/ ٥١٠) عن عكرمة.

٥ تفسير ابن أبي حاتم -مخرجا (٢/ ٥١٠) عن الضّحاك.

٦ تفسير ابن أبي حاتم -مخرجا (٢/ ٥١٠) عن الحسن.

٧ فتح الباري-ابن حجر (٦/ ٤١٢).

إبراهيم عليهما السلام أو هو مزيدُ بيانٍ فيما أنّه لو ترونه شكّاً فليس هو بشكّ، أو في أنّ (نحن) أي أمّته وليس هو لعصمته صلى الله عليه وسلّم، فكلّ هذه تنفي الشكّ عنه وعن إبراهيم صلّى الله عليهما وسلّم.

معنى الحديث كاملاً:

قال الطحاوي: "لقد رَأَى إِبْرَاهِيمَ عليه السلام من آيَاتِ اللهِ في نَفْسِهِ الآيَةَ التي لم يَرَ مِثْلَهَا؛ وهو إِلْقَاءُ أَعْدَائِهِ إِيَّاهُ في النَّارِ، فلم تَعْمَلْ فيه شيئا لِوَحْيِ اللهِ إِلَيْهَا يا نَارُ كُونِي بَرْدًا وَسَلَامًا على إِبْرَاهِيمَ فَكَانَتْ آيَةً مُعْجِزَةً لم يُرَ مِثْلُهَا قَبْلَهَا وَلاَ بَعْدَهَا، وَيَعْلَمَ بِذَلِكَ عُلُوَّ مَنْزِلَتِهِ عِنْدَهُ"[1].

بيّن الطحاوي:

أنّ رسول الله ﷺ قال "نحن أحق بالشك" في الحديث لينفي الشكّ عن إبراهيم ﷺ الذي هو أحرى بهذا النفي لما رأى من آيات الله في نفسه بإنقاذه من النار، فلم يكن قوله على الشك منه، وإنّما ليطمئنّ قلبه ويعلم علو منزلته من طلبه الإجابة على سؤاله كيفية إحياء الله الموتى.

وقال العيني: "قَوْله: (نَحن أَحَق بِالشَّكِّ)، نَحن أَحَق بِالشَّكِّ فِي كَيْفِيَّة الْإِحْيَاء لَا فِي نفس الْإِحْيَاء، وَقيل: مَعْنَاهُ أَن هَذَا الَّذِي تظنونه شكا فَلَيْسَ بشك، فَلَو كَانَ شكا لَكُنْت أَنا أولى بِهِ وَلَكِنَّهُ لَيْسَ بشك، وَلَكِنَّهُ تطلب لمزيد الْيَقِين"[2].

فهنا ذكر العيني معنيين وهما:

١- أنّه شك في كيفية الإحياء، وليس في الإحياء نفسه.

٢- ليس بشك، وإنما طلب زيادة اليقين برؤية كيفيّة إحياء الله للموتى.

وبأقوال العلماء العظام هذه تبيّن معنى الحديث، وهو: نفي الشكّ عن إبراهيم عليه السلام وابنه محمد صلى الله عليهما وسلّم، فهما أشرف الخلق وأفضل الأنبياء والمرسلين، فأصل إيمانهما بل ما هو فوق الأصل مُتحقق.

---

١ شرح مشكل الاثار-الطحاوي (١/ ٢٩٨)، وفي بيان مشكل الآثار له أيضاً (١/ ١٧١-١٧٢)، وبمثل هذا تقريباً قال أيضاً ابن الجوزي: "حديث: (نحن أحق بالشكّ من إبراهيم) "مخرجه مخرج التَّوَاضُع وكسر النفس، وَلَيْسَ في قَوْله: (نَحن أَحَق بِالشَّكِّ) إِثْبَات شكّ لَهُ وَلَا لإِبْرَاهِيم، وَإِنَّمَا يتَضَمَّن نفي الشَّك عَنْهُمَا، لِأَن قوماً ظنُّوا في قَوْله: {أَرِنِي كَيفَ تحيي الْمَوْتَى} أنه شكّ، فنفى ذَلِك عنهُ، وَإِنَّمَا الْمَعْنى: إِذا لم أشك أَنا في قدرَة الله تَعَالَى على إحْيَاء الْمَوْتَى فإبراهيم أولى أَلا يشك، فَكَأَنَّهُ رفعه على نَفسه، وَدلّ بِهَذَا على أَن إِبْرَاهِيم مَا سَأَلَ لأجل الشَّك وَلَكِن لزِيَادَة الْيَقِين؛ لِأَنَّهُ أَرَادَ الْمُشَاهدَة الَّتِي لَا يبْقى مَعهَا وسواس" كشف المشكل من حديث الصحيحين-ابن الجوزي (٣/ ٣٥٨).

٢ عمدة القاري شرح صحيح البخاري-العيني (١٥/ ٢٦٧)

- **شرح تتمة الحديث الذي في رواية مسلم: (ويرحم الله لوطا لقد كان يأوي إلى ركن شديد ولو لبثت في السجن طول لبث يوسف لأجبت الداعي):**

قال ابن قتيبة: "قوله: (رَحِمَ اللَّهُ لُوطًا إِنْ كَانَ لَيَأْوِي إِلَى رُكْنٍ شَدِيدٍ) فَإِنَّهُ أَرَادَ قَوْلَهُ لِقَوْمِهِ {لَوْ أَنَّ لِي بِكُمْ قُوَّةً أَوْ آوِي إِلَى رُكْنٍ شَدِيدٍ} [سورة هود ٨٠] يُرِيدُ: سَهْوَهُ فِي هَذَا الْوَقْتِ الَّذِي ضَاقَ فِيهِ صَدْرُهُ، وَاشْتَدَّ جَزَعُهُ، بِمَا دَهَمَهُ مِنْ قَوْمِهِ، حَتَّى قَالَ: {أَوْ آوِي إِلَى رُكْنٍ شَدِيدٍ} وَهُوَ يَأْوِي إِلَى اللَّهِ تَعَالَى، أَشَدِّ الْأَرْكَانِ"[1].

فنبي الله لوط ﷺ ضاق صدره من قومه وقال لو أنّ لي بكم قوة، فأراد محمد رسول الله ﷺ أنّه: رحم الله لوطاً لقد كان يأوي إلى ركن شديد.

كما قال النووي: "الْمُرَادُ بِالرُّكْنِ الشَّدِيدِ هو اللَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى فَإِنَّهُ أَشَدُّ الْأَرْكَانِ وَأَقْوَاهَا وَأَمْنَعُهَا"[2].

وَأَمَّا **معنى قوله ﷺ: (لو دُعيتُ إلى ما دُعيَ إليهِ يوسُفُ لأجبتُ):**

قال ابن قتيبة: "يعني حينَ دُعيَ للإطلاقِ منَ الحَبسِ، بعدَ الْغمّ الطّويلِ، فَقَالَ للرّسولِ: {ارْجِعْ إِلَى رَبِّكَ فاسْأَلْهُ مَا بَالُ النِّسْوَةِ اللَّاتِي قَطَّعْنَ أَيْدِيَهُنَّ} [سورة يوسف ٥٠] ولَمْ يَخْرُجْ منَ الحبْسِ فِي وَقْتِه يَصفُهُ بِالْأَنَاةِ وَالصَّبرِ، وَقَالَ: "لَو كُنتُ مَكانهُ، ثُمَّ دُعيتُ إِلَى ما دُعيَ إِلَيْهِ منَ الْخُرُوجِ إِلَى الْحَبْسِ، لَأَجَبتُ، ولَمْ أَتَلَبّث"، أَرادَ أَنَّهُ لَمْ يكُنْ يَسْتَثقِلُ محْنَةَ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ لَهُ فَيُبادِرُ وَيَتَعجَّلُ، ولَكنَّهُ كَانَ صَابراً محتسباً"[3].

فرسول الله صلى الله عليه وسلم يُثني على أناةِ وصبرِ يوسف عليه السلام.

نستنبط من هذا الحديث الشريف:

- إثباتُ عصمةِ الأنبياء عليهم السلام كما سيأتي معنا في المبحث التالي.
- مكانةُ إبراهيم عليه السلام ومحمد صلى الله عليه وسلم وخلّتهما، وأنّهما أفضل الأنبياء والمرسلين.
- نفي الشك عنهما وعن سائر الأنبياء عليهم السلام.
- تواضع رسول الله ﷺ الذي أثنى على إخوانه الأنبياء –عليهم السلام–في إيمانهم بالله تعالى واعتصامهم به وصبرهم.

---

١ تأويل مختلف الحديث–ابن قتيبة (١٦٠).

٢ المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج–النووي (٢/ ١٨٥).

٣ تأويل مختلف الحديث–ابن قتيبة (١٦١).

المطلب الثالث: في بيان معاني الآية

تضمّن حديثُ رسول الله ﷺ –موضوع الدراسة–آيةً عظيمةً سألَ فيها نبيّ الله إبراهيمَ عليه السلام رؤيةَ كيفيّة إحياءِ الله للموتى.

يقول الله تعالى: {وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّ أَرِنِي كَيْفَ تُحْيِي الْمَوْتَى قَالَ أَوَلَمْ تُؤْمِن قَالَ بَلَى وَلَكِن لِّيَطْمَئِنَّ قَلْبِي قَالَ فَخُذْ أَرْبَعَةً مِّنَ الطَّيْرِ فَصُرْهُنَّ إِلَيْكَ ثُمَّ اجْعَلْ عَلَى كُلِّ جَبَلٍ مِّنْهُنَّ جُزْءًا ثُمَّ ادْعُهُنَّ يَأْتِينَكَ سَعْيًا وَاعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيم} [البقرة:٢٦٠].

وردت للمفسّرين في بيان هذه الآية العظيمة، عدّة تأويلات؛ من تلك ما ذكره الطبري من مناسبة الآية لما قبلها، ثمّ ذكر اختلاف أهل التأويل في سبب مسألة إبراهيم ربَّه أن يريه كيف يحيي الموتى:

فقال: "قال بعضهم–أي بعض أهل التأويل–: كانت مسألته ذلك ربَّه، أنه رأى دابّة قد تقسَّمتها السباعُ والطيرُ، فسأل ربه أن يريه كيفية إحيائه إياها، مع تفرق لحومها في بطون طير الهواء وسباع الأرض ليرى ذلك عياناً، فيزداد يقيناً برؤيته ذلك عياناً إلى علمه به خبرًا، فأراه الله ذلك مثلا بما أخبر أنه أمره به"[١].

ويدعّم قول الطبري أو ما ذكره عن أهل التأويل في سبب سؤال إبراهيم عليه السلام، ما أورده ابن كثير أنّ إبراهيم عليه السلام: "لما قال للنمرود[٢]: {رَبِّيَ الَّذِي يُحْيِي وَيُمِيتُ} أحبّ أن يترقى من علم اليقين في ذلك إلى عين اليقين"[٣].

يريد رؤيتها بالمشاهدة الحسيّة وهي مرتبة من مراتب اليقين.

كما بيّن ذلك الإمام ابن القيّم بقوله: "ذكر الله سبحانه في كتابه مراتب اليقين وهي ثلاثة: ١–علم اليقين. ٢–عين اليقين. ٣–حق اليقين.

كما قال تعالى: {كَلا لَوْ تَعْلَمُونَ عِلْمَ الْيَقِينِ لَتَرَوُنَّ الْجَحِيمَ ثُمَّ لَتَرَوُنَّهَا عَيْنَ الْيَقِينِ} سورة التكاثر [٥–٧] فهذه ثلاث مراتب لليقين[٤].

فأول المراتب علمه–أي **علم اليقين**–: وهو التصديق التام به بحيث لا يعرض له شك ولا شبهة تقدح في تصديقه كعلم اليقين بالجنة مثلا لصدق المخبر[٥].

---

١ تفسير الطبري (٥/ ٤٨٥).

٢ النمرود بن كنعان بن كوش بن سام بن نوح، كان ملك لبابل، وكان قد طغى وبغى وتجبّر وعتى، وعندما دعاه إبراهيم عليه السلام، إلى عبادة الله وحده لا شريك له، حمله الجهل والضلال وطول الآمال على إنكار الصانع، فحاجّ إبراهيم الخليل في ذلك وادّعى لنفسه الربوبية، البداية والنهاية–ابن كثير (١٣٩/١).

٣ تفسير ابن كثير (١/ ٦٨٩) وبمثل هذا قال البغوي في تفسيره: " الْمَسْأَلَةَ مِنْ إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ لَمْ تَعْرِضْ مِنْ جِهَةِ الشَّكِّ، وَلَكِنْ مِنْ قِبَلِ زِيَادَةِ الْعِلْمِ بِالْعَيَانِ، فَإِنَّ الْعَيَانَ يُفِيدُ مِنَ الْمَعْرِفَةِ وَالطُّمَأْنِينَةِ مَا لَا يُفِيدُهُ الِاسْتِدْلَالُ" تفسير البغوي (١/ ٣٢٣).

٤ التبيان في أقسام القرآن–ابن القيّم (١٩١).

٥ التبيان في أقسام القرآن لابن القيّم (١٩١).

المرتبة الثانية **عين اليقين:** وهي مرتبة الرؤية والمشاهدة كما قال تعالى {ثُمَّ لَتَرَوُنَّهَا عَيْنَ الْيَقِينِ} وبين هذه المرتبة والتي قبلها فرق ما بين العلم والمشاهدة فاليقين للسمع وعين اليقين للبصر وفي المسند للإمام أحمد مرفوعاً "ليس الخبر كالمعاين"[1] وهذه المرتبة هي التي سألها إبراهيم الخليل وعليها أطلق النبي لفظ الشك حيث قال نحن أحق بالشك من إبراهيم ومعاذ الله أن يكون هناك شك ولا من إبراهيم وإنما هو عين بعد علم، وشهود بعد خبر، ومعاينة بعد سماع"[2].

فحصل لإبراهيم عليه السلام سكون القلب عند المعاينة.

قال ابن عطيّة: "الطمأنينة اعتدال وسكون على ذلك الاعتدال، فطمأنينة الأعضاء معروفة، كما قال عليه السلام: "ثم اركع حتى تطمئن راكعاً"[3]"[4].

فابن عطية فسّر الإيمان والطمأنينة، بأنّه إيمانٌ مطلق[5]، وطمأنينة تُشعر بسكون الفكر وثباته في الشيء المعتقد.

ويقول الإمام الشوكاني عن هذه الآية: "قوله تعالى: أَرِنِي، لَا يَصِحُّ أَنْ يُرَادَ الرُّؤْيَةُ الْقَلْبِيَّةُ هُنَا، لِأَنَّ مَقْصُودَ إِبْرَاهِيمَ: أَنْ يُشَاهِدَ الْإِحْيَاءَ، لِلطُّمَأْنِينَةُ، أَوَلَمْ تُؤْمِنْ: أَلَمْ تَعْلَم، أني قَادِرٌ عَلَى الْإِحْيَاءِ حَتَّى تَسْأَلَنِي إِرَاءَتَهُ قال: بَلى عَلِمْتُ وآمنت ولكن لِيَطْمَئِنَّ قَلْبِي بِاجْتِمَاعِ دَلِيلِ الْعِيَانِ إِلَى دَلَائِلِ الْإِيمَانِ"[6] .

ويتفق السعدي[7] مع الشوكاني في أنّ:

الرؤية لإحياء الموتى ليست قلبية، وإنّما حسيّة كي تكون فيها دلالة على قُدرة الله تعالى في الإحياء والبعث، فيجتمع دليل الحس والعيان مع طمأنينة القلب بذلك.

ويُجْمل القاسمي **معنىً شاملاً لهذه الآية**"[8].

---

١ مسند أحمد (٢/ ٤٢٤) عن ابن عباس قال: قال رسول الله –صلى الله عليه وسلم –: "ليس الخبرُ كَالمعاينة"، وصححه الألباني، صحيح الجامع الصغير وزياداته (٩٤٨/٢).

٢ التبيان في أقسام القرآن لابن القيّم (١٩١)، وذكر مثل هذا أيضاً في مدارج السالكين بين منازل إياك نعبد وإياك نستعين (١/ ٤٧٢).

٣ صحيح البخاري (١/ ١٥٢)، كتاب الأذان، باب وجوب القراءة للإمام والمأموم في الصلوات كلها في الحضر والسفر وما يجهر فيها وما يخافت، "عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ –صلى الله عليه وسلم –دَخَلَ الْمَسْجِدَ، فَدَخَلَ رَجُلٌ فَصَلَّى فَسَلَّمَ عَلَى النَّبِيِّ – صلى الله عليه وسلم – فَرَدَّ وَقَالَ « ارْجِعْ فَصَلِّ ، فَإِنَّكَ لَمْ تُصَلِّ » . فَرَجَعَ يُصَلِّى كَمَا صَلَّى ثُمَّ جَاءَ فَسَلَّمَ عَلَى النَّبِيِّ – صلى الله عليه وسلم – فَقَالَ « ارْجِعْ فَصَلِّ فَإِنَّكَ لَمْ تُصَلِّ » ثَلاَثًا . فَقَالَ وَالَّذِى بَعَثَكَ بِالْحَقِّ مَا أُحْسِنُ غَيْرَهُ فَعَلِّمْنِى . فَقَالَ « إِذَا قُمْتَ إِلَى الصَّلاَةِ فَكَبِّرْ ، ثُمَّ اقْرَأْ مَا تَيَسَّرَ مَعَكَ مِنَ الْقُرْآنِ ، ثُمَّ ارْكَعْ حَتَّى تَطْمَئِنَّ رَاكِعًا ، ثُمَّ ارْفَعْ حَتَّى تَعْتَدِلَ قَائِمًا ، ثُمَّ اسْجُدْ حَتَّى تَطْمَئِنَّ سَاجِدًا ، ثُمَّ ارْفَعْ حَتَّى تَطْمَئِنَّ جَالِسًا ، وَافْعَلْ ذَلِكَ فِى صَلاَتِكَ كُلِّهَا »، ورواه مسلم ٢/ ١٠، كتاب الصلاة، باب وجوب قراءة الفاتحة في كل ركعة وإنه إذا لم يحسن الفاتحة ولا أمكنه تعلمها قرأ ما تيسر له من غيرها.

٤ تفسير ابن عطية = المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز (١/ ٣٥٢).

٥ ينظر للاستزادة أكثر: تفسير ابن عطية (١/ ٣٥٢).

٦ فتح القدير–الشوكاني (١/ ٣٢٢).

٧ تفسير السعدي = تيسير الكريم الرحمن (١١٢).

٨ تفسير القاسمي = محاسن التأويل (٢/ ١٩٩).

ثمّ **رجّح** القول والذي "ذهب إليه **الجمهور**؛ أنّ إبراهيم عليه الصلاة والسلام لم يكن شاكّاً في إحياء الموتى قط، وإنما طلب المعاينة لما جبلت عليه النفوس البشرية من رؤية ما أُخبرت عنه"[1].

ومن أبرز معاني الآية حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم –موضوع الدراسة–والذي تقدّم معنا في المبحث السابق، فقد ذكر رسول الله ﷺ الآية في سياق ذكره للحديث الشريف.

١ تفسير القاسمي (٢/ ١٩٩).

المبحث الثاني: بيان أوجه الإشكال في الحديث، مع توجيه الأقوال في ذلك

بعد أن تمّ بيان معنى الحديث المتضمن للآية الكريمة، تبيّن وجه الإشكال على ناحيتين بارزتين، وهي:

١-مَن فَهِم الحديث على ورود الشك على الأنبياء، وقد يكون هذا الفهم صدر من بعض أهل التأويل، ومن ثم طعن بعض المخالفين لأهل السنّة في الحديث، رغم اتفاق علماء الحديث على صحته بل وصوله لأعلى درجات الصحة.

٢-من يعتقد بأنّ الشك طريق للمعرفة بالله تعالى والإيمان به، كما هو عند بعض أهل الكلام، وسيتم بسط هذا في المطلبين القادمين بإذن الله.

فيكون هذا في مطلبين:

المطلب الأول: شبهة الطاعنين في الحديث بدعوى الشك عند الأنبياء

ويكون تفصيل هذا على ثلاثة نقاط:

- **من يطعن في الحديث**
- **من يدّعي ورود الشك على الأنبياء**
- **من اتّخذ من هذا الحديث مراماً للطعن في الأنبياء**

فأمّا حلّ الإشكال الذي أورده:

• من يطعن في الحديث:

من يردّ الحديث اعتماداً على العقل دون التصديق بالنقل واحتجاجاً بزعمهم أنّه يؤدّي إلى الطعن في الأنبياء، فقد وضع ابن قتيبة باباً في: "ذكر الأحاديث التي ادّعوا عليها التناقض، قَالُوا: الطعْن بالأنبياء، حَدِيثٌ يَدْفَعُهُ النَّظَرُ وَحُجَّةُ الْعَقْلِ"[١].

ثمّ ردّ عليهم أنّه: "لَيْسَ فِيهِ شَيْءٌ مِمَّا ذَكَرُوا، بِحَمْدِ اللَّهِ تَعَالَى وَنِعْمَتِهِ، فقوله أَحَقُّ بِالشَّكِّ مِنْ إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ، تَوَاضُعًا مِنْهُ، وَتَقْدِيمًا لِإِبْرَاهِيمَ عَلَى نَفْسِهِ"[٢].

ويتبيّن من ردّ ابن قتيبة أنّ: الحديث ثابت ولا مجال للطعن فيه، فليس فيه ما زعموه من طعنٍ في الأنبياء عليهم السلام، بل هو نفي للشكّ، وأراد إبراهيم عليه السلام الطمأنينة بيقين البصر الذي من أعلى درجات اليقين، ومثّل بالمؤمنين-الذين استيقنوا في الدنيا وآمنوا بما يلقاه أهل الإيمان في الجنّة-ثمّ في الآخرة يرون النعيم عياناً-نسأل الله من فضله-.

---

١ تأويل مختلف الحديث-ابن قتيبة (١٥٩).

٢ تأويل مختلف الحديث-ابن قتيبة (١٦٠).

- **من يدّعي ورود الشك على الأنبياء:**

روى الطبري الخلاف الذي صدر عن أهل التأويل، بأنّ ما صدر عن إبراهيم عليه السلام أنّه: "قَالَ ذَلِكَ لِرَبِّه؛ لِأَنَّهُ شَكَّ فِي قُدْرَةِ اللَّه عَلَى إِحْيَاءِ الْمَوْتَى"[١].

ويقول الطبري بعد أن سرد الروايات: "**وَأَوْلَى هَذِهِ الْأَقْوَالِ بِتَأْوِيلِ الْآيَةِ**، يُرِيَهُ مِنْ إِحْيَاءِ الْمَوْتَى لِعَارِضٍ مِنَ الشَّيْطَانِ عَرَضَ فِي قَلْبِه"[٢].

واعترض على قول الطبري؛ ابن عطيّة، فقال: "وما ترجم به الطبري عندي مردود، وما أدخل تحت الترجمة متأول"[٣].

ثم قال: "فالحديث مبني على نفي الشك عن إبراهيم، فمعناه: لو كان شك لكنا نحن أحق به ونحن لا نشك، فإبراهيم عليه السلام أحرى ألا يشك"[٤].

ويتبيّن من ردّ ابن عطيّة: أنّ من هو مؤمن لا يمكن أن يشك، فكيف بالأنبياء عليهم السلام الذين نالوا درجة النبوءة والخلّة والعصمة، كما أنّ لفظ الآية يدل على إقراره وإنّما يسأل عن الكيفية والحال وللطمأنينة[٥].

ويعضّد السمعاني هذا بما سبق تفصيله: "آمن بالخبر والاستدلال، فأراد أن يعرفه عياناً[٦].

فتبيّن من هذه النقطة المُشكلة عدم ورودِ عارضٍ أو شكّ على الأنبياء عليهم السلام، وعصمتهم من ذلك–بما سبق تفصيله–.

بيان عصمة الأنبياء عليهم السلام:

- **من اتّخذ من هذا الحديث مراماً ومقصداً للطعن في الأنبياء–عليهم السلام–:**

كما فعل الملاحدة الذين اعترضوا هذه القصة [أي قصة البعث] ومن تابعهم من اليهود والنصارى والقرامطة ومن قال من الباطنية باستحالة حشر الأجساد، والجهَلة بعصمة الأنبياء عليهم السلام–، فقالوا هذا إبراهيم عليه السلام على جلالة قدره قد استراب في البعث حتى طلب رؤية الكيفية ليطمئنّ قلبه بنفي الاسترابة والشكّ وهذا أشدّ في الاعتراض من كل ما ذكروه فإن الشك في البعث كفر صراح بالإجماع من كل أمة

١ تفسير الطبري = جامع البيان (٤/ ٦٢٨).
٢ تفسير الطبري (٤/ ٦٣٠).
٣ تفسير ابن عطية = المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز (١/ ٣٥٢).
٤ تفسير ابن عطية (١/ ٣٥٢).
٥ تفسير ابن عطية (١/ ٣٥٢) بتصرّف.
٦ تفسير السمعاني (١/ ٢٦٦) بتصرّف يسير.

فإن حقيقة الكفر في الشرع تكذيب الله ورسله وما ملئت طباق جهنم إلا من هذا الصنف الشاك فيما جاءت به الرسل عليهم السلام[١].

وقد ردّ عليهم ابن خمير[٢].

ويقول السيوطي: "أَن الشَّك يَسْتَحِيل فِي حق إِبْرَاهِيم فَإِن الشَّك فِي إِحْيَاء الْمَوْتَى لَو كَانَ متطرقاً إِلَى الْأَنْبِيَاء لَكُنْت أَنا أَحَق بِهِ من إِبْرَاهِيم وَقد علمْتُم أَنِّي لم أَشك فاعلموا أَن إِبْرَاهِيم لم يشك وَإِنَّمَا خص إِبْرَاهِيم وَقد خص إِبْرَاهِيم لكَون الْآيَة قد يسْبق مِنْهَا إِلَى بعض الأذهان الْفَاسِدَة احْتِمَال الشَّك"[٣].

وقد أقام القاضي عياض فصلاً في: " حكم عقد قلب النَّبِيّ صَلَّى الله عليه وَسَلَّم من وقت نبوته"[٤].

فبيّن فيه عصمة الأنبياء من ورود الشك"[٥].

فمن المعلوم بالضرورة عصمة الأنبياء عليهم الصلاة والسلام عن الوقوع في الكبائر، وقد قام الإجماع عليه كما ذكره ابن الملقن بقوله: "قد قام الإجماع على عصمتهم في الرسالة، وأنه لا يقع منهم الكبائر، واختلفوا في جواز الصغائر عليهم"[٦].

ورصد تفصيل هذا القرطبي، فيقول: "إنّ الأنبياء معصومون مما يناقض مدلولَ المعجزة عقلاً، كالكفر بالله تعالى، والكذب عليه، والتحريف في التبليغ والخطأ فيه، ومعصومون عن الكبائر وعن الصغائر التي تزْري بفاعلها، وتحطّ منزلته وتسقط مروءته، واختلف أئمتنا في وقوع الصغائر منهم، فمِن قائل بالوقوع ومِن قائل بمنع ذلك، والقول الوسط في ذلك: أن الله تعالى قد أخبر بوقوع ذنوب من بعضهم ونسبها إليهم وعاتبهم عليها، وأخبروا بها عن نفوسهم وتنصلوا منها واستغفروا وتابوا، وكل ذلك ورد في مواضع كثيرة لا تقبل التأويلات بجملتها"[٧].

---

١ تنزيه الأنبياء–ابن خمير (٩٦) بتصرّف.

٢ لم أجد له ترجمة فيما بين يديّ من الكتب، ولكن في نهاية كتابه نسبته له وأرّخ لانتهائه بأنّه " كمل بِحَمْد الله ومِنْه وَحسن توفيقه ووَقع الْفَرَاغ من تحريره على يَد الْفَقِير إِلَى الله الخاطئ المذنب الراجي عفْو ربه الْكَرِيم إِسْحَاق بن مَحْمُود بن بلكويه بن أبي الْفَيَّاض البرجردي غفر الله لَهُ ولوالديه ولجميع أمة مُحَمَّد برحمته الواسعة، وَذَلِكَ فِي الْخَامِس عشر من صفر سنة ستّ وَأَرْبَعين وستمائة بِالْقَاهِرَةِ، وَالْأَصْل الَّذِي انتسخ مِنْهُ كَانَ مُقَابلا بِأَصل الْمُؤلف رحْمَة الله عَلَيْهِ" تنزيه الأنبياء عما نسب إليهم حثالة الأغبياء (١٦٩).

٣ الديباج شرح صحيح مسلم ابن الحجاج–السيوطي (١/ ١٧٣).

٤ الشفا بتعريف حقوق المصطفى–القاضي عياض (٢/ ٩٧).

٥ الشفا –القاضي عياض (٢/ ٩٧).

٦ التوضيح لشرح الجامع الصحيح–ابن الملقّن (٣٣/ ٢٦٨).

٧ المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم–القرطبي (٣/ ٥٨).

فخلاصة معتقد أهل السنّة والجماعة في الإقرار بأنّ الأنبياء عليهم السلام عِصمتهم:

- من كل ما يُضاد المعرفة بالله والإيمان به وصفاته واليقين به.
- مُجمعٌ على عصمتهم من الوقوع في الكبائر.
- الإجماعُ أيضاً على عصمتهم عن الصغائر التي تزْري بفاعلها، وتحطّ منزلته وتسقط مروءته.
- أخبر الله بوقوع ذنوب من بعضهم –صغائر–ونسبَها إليهم ولكنّهم استغفروا وتابوا.

هذا بالنّسبة لعصمة الأنبياء عليهم السلام، ولكن: **الإشكال الذي يرد في الخلاف فيما صدر عن إبراهيم عليه السلام، هل هو عن شكّ أم لا.**

وتمّ تفصيل هذا فيما سبق.

ورأي الجمهور كما تقدّم بأنّ إبراهيم عليه السلام لم يكن شاكاً في إحياء الله الموتى قط وإنما طلب معاينة ذلك[1].

ومن ثم "لا يعود نقص على إبراهيم من هذا السؤال ولا ينافي منصب النبوة أصلاً، وللناس ولوع بالسؤال عن هذه الآية–وما ذكر هو المشهور فيها"[2].

وبهذا يتبيّن لنا:

أنّ سؤال إبراهيم عليه السلام ليس شكّاً، فلم ينافي سؤاله منصب النبّوة والعصمة، والأنبياء جميعهم عليهم السلام لا يصدر منهم الشكّ بل ممتنعٌ ذلك في حقّهم.

- **حكم العلماء على من ينسب الشك لإبراهيم ومحمّد عليهما السلام:**

حكَم القرطبي بالكفر على من يفعل ذلك[3].

وحكم أيضاً ابن حزم بكفر من يظنّ شكّ الأنبياء، فيقول: "فَمن ظن أَن النَّبِي صلى الله عَلَيْهِ وَسلم شكّ قطّ فِي قدرَة ربه عز وَجل على إِحْيَاء الْمَوْتَى فقد كفر، وَهَذَا الحَدِيث حجَّة لنا على نفي الشَّك عَن إِبْرَاهِيم"[4].

هذا فيما يتعلّق بعصمة الأنبياء عليهم الصلاة والسلام من ورود الشكّ عليهم، والردّ على من زعم هذا، وعلى من طعن في الحديث.

---

١ تفسير القرطبي (٣/ ٢٩٧) بتصرّف.

٢ روح المعاني–الآلوسي (٢/ ٢٦).

٣ تفسير القرطبي (٢٩٨/٣).

٤ الفصل في الملل والأهواء والنحل–ابن حزم (٤/ ٦).

الخاتمة

أحمد الله تعالى وأشكره أن يسَّر إتمام هذا البحث، وأسأله تعالى أن يجعله حسناً مباركاً، وأن يُخلص نيَّتنا لوجهه الكريم، والذي يدرس حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم: "نحن أحق بالشكّ من إبراهيم".

وقد كان لهذا البحث نتائج من أهمِّها:

١- مكانة إبراهيم عليه السلام ومحمد صلى الله عليه وسلم وخلّتهم.

٢- أنّ من حمل الحديث على ظاهره هذا خلاف قول الجمهور، وكلامه إمّا يُحمل على أمورٍ مُحكمة غير متشابهة كما تقدّم، وإمّا ردّه بالكليّة.

٣- نفي الشك عنهما وعن سائر الأنبياء عليهم السلام، وإثبات عصمتهم.

٤- وأنّ قول الرسول ﷺ في الحديث تواضعٌ منه ﷺ الذي أثنى على إخوانه الأنبياء -عليهم السلام-في إيمانهم بالله تعالى واعتصامهم به وصبرهم

٥- مخالفة من يطعن في الحديث ويردّه، فالحديث في أعلى درجات الصحة.

٦- وأيضاً مخالفة من يدّعي ورود الشكّ على الأنبياء عليهم السلام.

٧- مخالفة من يتخذ من الحديث وسيلة للطعن في الأنبياء، بل كفر من يفعل ذلك كما تقدّم.

٨- حصول المعرفة واليقين بالله عزّ وجل بفطرة التوحيد، وذلك بالشهادتين، على عكس رأي أهل الكلام.

وأحسب أنِّي قد اجتهدت، فما كان من صواب فهو توفيق من الله وفضل ومنّة، وما كان من خطأ فمن نفسي والشَّيطان، وأستغفر الله وأتوب إليه، واللهَ نسأل التّوفيق والسّداد، والهداية والرَّشاد، لما فيه الخير والصَّواب.

والله أعلم، وصلِّ اللهم على نبيّنا محمد وعلى آله وصحبه وسلِّم تسليماً كثيراً.

فهرس المصادر والمراجع

١. إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري، المؤلف: أحمد بن محمد بن أبى بكر بن عبد الملك القسطلاني القتيبي المصري، أبو العباس، شهاب الدين (المتوفى: ٩٢٣هـ)، الناشر: المطبعة الكبرى الأميرية، مصر، الطبعة: السابعة، ١٣٢٣ هـ، عدد الأجزاء:١٠.

٢. إكمال المعلم شرح صحيح مسلم –للقاضي عياض، المؤلف: العلامة القاضي أبو الفضل عياض اليحصبي ٥٤٤ هـ، عدد الأجزاء / ٨.

٣. الأعلام، المؤلف: خير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس، الزركلي الدمشقي (المتوفى: ١٣٩٦هـ)، الناشر: دار العلم للملايين، الطبعة: الخامسة ٢٠٠٢ م.

٤. البداية والنهاية، المؤلف: أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي (المتوفى: ٧٧٤هـ)، المحقق: علي شيري، الناشر: دار إحياء التراث العربي، الطبعة: الأولى ١٤٠٨، هـ –١٩٨٨ م.

٥. بيان مشكل الآثار، المؤلف: الإمام أبو جعفر الطحاوي، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، عدد الأجزاء: ١٥.

٦. تأويل مختلف الحديث، المؤلف: أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (المتوفى: ٢٧٦هـ)، الناشر: المكتب الاسلامي –مؤسسة الإشراق، الطبعة: الطبعة الثانية–مزيده ومنقحة ١٤١٩هـ –١٩٩٩م، عدد الأجزاء:١.

٧. التبيان في أقسام القرآن، المؤلف: محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية (المتوفى: ٧٥١هـ)، المحقق: محمد حامد الفقي، الناشر: دار المعرفة، بيروت، لبنان، عدد الأجزاء: ١.

٨. تفسير الطبري = جامع البيان عن تأويل آي القرآن، المؤلف: محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الآملي، أبو جعفر الطبري (المتوفى: ٣١٠هـ)، تحقيق: الدكتور عبد الله بن عبد المحسن التركي، بالتعاون مع مركز البحوث والدراسات الإسلامية بدار هجر الدكتور عبد السند حسن يمامة، الناشر: دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢ هـ –٢٠٠١ م.

٩. تفسير القرآن العظيم لابن أبي حاتم، المؤلف: أبو محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر التميمي، الحنظلي، الرازي ابن أبي حاتم (المتوفى: ٣٢٧هـ)، المحقق: أسعد محمد الطيب، الناشر: مكتبة نزار مصطفى الباز –المملكة العربية السعودية، الطبعة: الثالثة –١٤١٩ هـ.

١٠. تفسير القرآن العظيم، المؤلف: أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي الدمشقي [٧٠٠ -٧٧٤ هـ]، المحقق: سامي بن محمد سلامة، الناشر: دار طيبة للنشر والتوزيع، الطبعة: الثانية ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م، عدد الأجزاء : ٨.

١١. تفسير القرآن، المؤلف: أبو المظفر منصور بن محمد بن عبد الجبار السمعاني ٤٢٦هـ/ ٤٨٩هـ، تحقيق ياسر بن إبراهيم وغنيم بن عباس بن غنيم، الناشر دار الوطن -الرياض، سنة النشر ١٤١٨هـ-١٩٩٧م.

١٢. تقريب التهذيب، المؤلف: أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: ٨٥٢هـ)، المحقق: محمد عوامة، الناشر: دار الرشيد - سوريا، الطبعة: الأولى، ١٤٠٦ - ١٩٨٦م.

١٣. تنزيه الأنبياء عما نسب إليهم حثالة الأغبياء، المؤلف: ابن حمير-أبي الحسن علي بن أحمد السبتي الأموي، الناشر: دار الفكر المعاصر -بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٠م، تحقيق: د. محمد رضوان الداية.

١٤. تيسير العزيز الحميد في شرح كتاب التوحيد الذي هو حق الله على العبيد، المؤلف: سليمان بن عبد الله بن محمد بن عبد الوهاب (المتوفى: ١٢٣٣هـ)، المحقق: زهير الشاويش، الناشر: المكتب الاسلامي، بيروت، دمشق، الطبعة: الأولى، ١٤٢٣هـ/٢٠٠٢م.

١٥. تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان، المؤلف: عبد الرحمن بن ناصر بن عبد الله السعدي (١٣٧٦هـ)، المحقق: عبد الرحمن بن معلا اللويحق، الناشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة: الأولى ١٤٢٠هـ -٢٠٠٠م، عدد الأجزاء: ١.

١٦. التوضيح لشرح الجامع الصحيح، المؤلف: ابن الملقن سراج الدين أبو حفص عمر بن علي بن أحمد الشافعي المصري (المتوفى: ٨٠٤هـ)، المحقق: دار الفلاح للبحث العلمي وتحقيق التراث، الناشر: دار النوادر، دمشق - سوريا، الطبعة: الأولى، ١٤٢٩ هـ - ٢٠٠٨ م، عدد الأجزاء: ٣٦.

١٧. الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه = صحيح البخاري، المؤلف: محمد بن إسماعيل أبو عبد الله البخاري الجعفي، المحقق: محمد زهير بن ناصر الناصر، الناشر: دار طوق النجاة (مصورة عن السلطانية بإضافة ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي)، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ، عدد الأجزاء: ٩.

١٨. الجامع لأحكام القرآن = تفسير القرطبي، المؤلف: أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح الأنصاري الخزرجي شمس الدين القرطبي (المتوفى: ٦٧١هـ)، تحقيق: أحمد

البردوني وإبراهيم أطفيش، الناشر: دار الكتب المصرية –القاهرة، الطبعة الثانية، ١٣٨٤هـ –١٩٦٤ م، عدد الأجزاء: ٢٠ جزءا (في ١٠ مجلدات).
١٩. جمهرة اللغة، المؤلف: أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد الأزدي (المتوفى: ٣٢١هـ) المحقق: رمزي منير بعلبكي، الناشر: دار العلم للملايين –بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٨٧م، عدد الأجزاء: ٣.
٢٠. الديباج على صحيح مسلم بن الحجاج، المؤلف: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: ٩١١هـ) حقق أصله، وعلق عليه: أبو اسحق الحويني الأثري، الناشر: دار ابن عفان للنشر والتوزيع –الخبر، الطبعة الأولى ١٤١٦ هـ –١٩٩٦م، عدد الأجزاء: ٦.
٢١. روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني (نسخة محققة)، المؤلف: شهاب الدين محمود ابن عبد الله الحسيني الآلوسي، الناشر: دار الكتب العلمية ــ بيروت، سنة الطبع: ١٤١٥ هـ، تحقيق: على عبد الباري عطية، عدد الأجزاء: ١٦.
٢٢. سنن ابن ماجه، المؤلف: محمد بن يزيد أبو عبد الله القزويني، الناشر: دار الفكر –بيروت، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، عدد الأجزاء: ٢، مع الكتاب: تعليق محمد فؤاد عبد الباقي، والأحاديث مذيلة بأحكام الألباني عليها.
٢٣. السنن الكبرى، المؤلف: أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي الخراساني، النسائي (المتوفى: ٣٠٣هـ)، حققه وخرج أحاديثه: حسن عبد المنعم شلبي، أشرف عليه: شعيب الأرناؤوط، قدم له: عبد الله بن عبد المحسن التركي، الناشر: مؤسسة الرسالة – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢١ هـ –٢٠٠١ م، عدد الأجزاء:١٠.
٢٤. سير أعلام النبلاء، المؤلف: الامام شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي المتوفى ٧٤٨ هـ ١٣٧٤ م، تحقيق: شعيب الارناؤوط، الناشر: مؤسسة الرسالة.
٢٥. شرح السنة، المؤلف: محيي السنة، أبو محمد الحسين بن مسعود بن محمد بن الفراء البغوي الشافعي (المتوفى: ٥١٦هـ)، تحقيق: شعيب الأرناؤوط–محمد زهير الشاويش، الناشر: المكتب الإسلامي –دمشق، بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤٠٣هـ –١٩٨٣م، عدد الأجزاء: ١٥.
٢٦. شرح صحيح البخاري ــ لابن بطال، المؤلف: أبو الحسن علي بن خلف بن عبد الملك بن بطال البكري القرطبي، دار النشر: مكتبة الرشد –السعودية / الرياض –١٤٢٣هـ – ٢٠٠٣م، الطبعة: الثانية، تحقيق: أبو تميم ياسر بن إبراهيم، عدد الأجزاء / ١٠.

٢٧. شَرْحُ صَحِيح مُسْلِمِ لِلقَاضِي عِيَاض المُسَمَّى إِكمَالُ المُعْلِمِ بفَوَائِدِ مُسْلِم، المؤلف: عياض بن موسى بن عياض بن عمرون اليحصبي السبتي، أبو الفضل (المتوفى: ٥٤٤هـ)، المحقق: الدكتور يحْيَى إِسْمَاعِيل، الناشر: دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، الطبعة: الأولى، ١٤١٩ هـ -١٩٩٨م، عدد الأجزاء: ٨.

٢٨. شرح العقيدة الطحاوية، المؤلف: صدر الدين محمد بن علاء الدين عليّ بن محمد ابن أبي العز الحنفي، الأذرعي الصالحي الدمشقي (المتوفى: ٧٩٢هـ)، تحقيق: شعيب الأرناؤوط -عبد الله بن المحسن التركي، الناشر: مؤسسة الرسالة -بيروت، الطبعة: العاشرة، ١٤١٧هـ -١٩٩٧م، عدد الأجزاء: ٢.

٢٩. الشفا بتعريف حقوق المصطفى -مذيلاً بالحاشية المسماة مزيل الخفاء عن ألفاظ الشفاء، المؤلف: أبو الفضل القاضي عياض بن موسى اليحصبي (المتوفى: ٥٤٤هـ)، الحاشية: أحمد بن محمد بن محمد الشمنى (المتوفى: ٨٧٣هـ)، الناشر: دار الفكر الطباعة والنشر والتوزيع، عام النشر: ١٤٠٩ هـ -١٩٨٨ م، عدد الأجزاء: ٢.

٣٠. صحيح مسلم، المؤلف: مسلم بن الحجاج أبو الحسين القشيري النيسابوري، الناشر: دار إحياء التراث العربي -بيروت، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، عدد الأجزاء: ٥.

٣١. صحيح الجامع الصغير وزياداته، المؤلف: أبو عبد الرحمن محمد ناصر الدين، بن الحاج نوح بن نجاتي بن آدم، الأشقودري الألباني (المتوفى: ١٤٢٠هـ)، الناشر: المكتب الإسلامي، عدد الأجزاء: ٢.

٣٢. عمدة القاري شرح صحيح البخاري، المؤلف: أبو محمد محمود بن أحمد بن موسى بن أحمد بن حسين الغيتابى الحنفي بدر الدين العيني (المتوفى: ٨٥٥هـ)، الناشر: دار إحياء التراث العربي -بيروت، عدد الأجزاء:٢٥.

٣٣. العواصم والقواصم في الذب عن سنة أبي القاسم، المؤلف: ابن الوزير، محمد بن إبراهيم بن علي بن المرتضى بن المفضل الحسني القاسمي، أبو عبد الله، عز الدين، من آل الوزير (المتوفى: ٨٤٠هـ)، حققه وضبط نصه، وخرج أحاديثه، وعلّق عليه: شعيب الأرناؤوط، الناشر: مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، الطبعة: الثالثة، ١٤١٥ هـ - ١٩٩٤م، عدد الأجزاء: ٩.

٣٤. فتح الباري شرح صحيح البخاري، المؤلف: أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي، الناشر: دار المعرفة -بيروت، ١٣٧٩هـ، عدد الأجزاء: ١٣.

٣٥. فتح القدير، المؤلف: محمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني اليمني (المتوفى: ١٢٥٠هـ)، الناشر: دار ابن كثير، دار الكلم الطيب –دمشق، بيروت، الطبعة: الأولى – ١٤١٤ هـ.
٣٦. الفصل في الملل والأهواء والنحل، المؤلف: أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي القرطبي الظاهري (المتوفى: ٤٥٦هـ)، الناشر: مكتبة الخانجي–القاهرة، عدد الأجزاء: ٥.
٣٧. كشف المشكل من حديث الصحيحين، المؤلف: جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي (المتوفى: ٥٩٧هـ)، المحقق: علي حسين البواب، الناشر: دار الوطن –الرياض، عدد الأجزاء: ٤.
٣٨. لسان العرب، المؤلف: محمد بن مكرم بن منظور الأفريقي المصري، الناشر: دار صادر –بيروت، الطبعة الأولى، عدد الأجزاء: ١٥.
٣٩. مجموع الفتاوى، المؤلف: تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني (المتوفى: ٧٢٨هـ)، المحقق: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم، الناشر: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة النبوية، المملكة العربية السعودية، عام النشر: ١٤١٦هـ/١٩٩٥م.
٤٠. مسند الإمام أحمد بن حنبل، المؤلف: أحمد بن حنبل، المحقق: شعيب الأرناؤوط وآخرون، الناشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة: الثانية ١٤٢٠هـ، ١٩٩٩م، عدد الأجزاء: ٥٠ (٤٥+٥ فهارس).
٤١. مشارق الأنوار على صحاح الآثار، المؤلف: القاضي أبو الفضل عياض بن موسى بن عياض اليحصبي السبتي المالكي،دار النشر:المكتبة العتيقة ودار التراث،عدد الأجزاء/ ٢.
٤٢. معالم التنزيل في تفسير القرآن = تفسير البغوي، المؤلف: محيي السنة، أبو محمد الحسين بن مسعود البغوي (المتوفى: ٥١٠هـ)، المحقق: حققه وخرج أحاديثه محمد عبد الله النمر –عثمان جمعة ضميرية –سليمان مسلم الحرش، الناشر: دار طيبة للنشر والتوزيع، الطبعة: الرابعة، ١٤١٧ هـ –١٩٩٧ م، عدد الأجزاء: ٨.
٤٣. المعجم الأوسط، المؤلف: أبو القاسم سليمان بن أحمد الطبراني، الناشر: دار الحرمين – القاهرة، ١٤١٥هـ، تحقيق: طارق بن عوض الله بن محمد، عبد المحسن بن إبراهيم الحسيني، عدد الأجزاء: ١٠.

٤٤. معرفة علوم الحديث، المؤلف: أبو عبد الله الحاكم محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه بن نُعيم بن الحكم الضبي الطهماني النيسابوري المعروف بابن البيع (المتوفى: ٤٠٥هـ)، المحقق: السيد معظم حسين، الناشر: دار الكتب العلمية -بيروت، الطبعة الثانية، ١٣٩٧هـ -١٩٧٧م.

٤٥. المفهم لما أُشكل من تلخيص كتاب مسلم، المؤلّف: أبو العباس أحمد ابن عمر ابن إبراهيم القرطبي، تحقيق: محيي الدين ديب، أحمد السيد، يوسف بديوي، محمود إبراهيم، دار ابن كثير ودار الكلم الطيب، الطبعة الأولى ١٤١٧ه-١٩٩٦م.

٤٦. المقنع في علوم الحديث، المؤلف: ابن الملقن سراج الدين أبو حفص عمر بن علي بن أحمد الشافعي المصري (المتوفى: ٨٠٤هـ)، المحقق: عبد الله بن يوسف الجديع، الناشر: دار فواز للنشر – السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤١٣هـ، عدد الأجزاء: ٢.

٤٧. النهاية في غريب الحديث والأثر، المؤلف: أبو السعادات المبارك بن محمد الجزري، الناشر: المكتبة العلمية -بيروت، ١٣٩٩هـ -١٩٧٩م، تحقيق: طاهر أحمد الزاوي- محمود محمد الطناحي، عدد الأجزاء: ٥.